المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
V2, Numéro 25, MARS 2026
المجلد 2، العدد 25، مارس 2026
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

توظيف الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية بين التمكين ومتطلبات المساءلة:

دراسة قانونية تحليلية مقارنة

The Use of Artificial Intelligence in Legal Practice between Empowerment and Accountability: A Comparative Analytical Legal Study

الدكتورة المحامية منى منير " مُحَّد علي " الشريدة

Dr. Muna Muneer Muhammed Ali Al Shuriedeh

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة توظيف الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية من منظور قانوني تحليلي، من خلال مقاربة تقوم على الربط بين منطق التمكين التقني ومتطلبات المساءلة القانونية، مع اعتماد دراسة مقارنة بين التشريعين المغربي والأردني، والاستفادة من النموذج الأوروبي بوصفه تجربة تنظيمية متقدمة في هذا المجال.

يهدف البحث إلى إبراز أثر الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل القانوني سواء على مستوى القضاء أو المحاماة أو الاستشارات القانونية، من حيث تعزيز الكفاءة، وتسريع الإجراءات، وتحسين جودة القرار القانوني، مع الوقوف في المقابل على الإشكالات القانونية والأخلاقية التي يثيرها هذا التوظيف، ولا سيما ما يتعلق بتحديد المسؤولية القانونية وضمانات المحاكمة العادلة.

اعتمد البحث المنهج التحليلي والمنهج المقارن، حيث تم تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني للذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، ثم دراسة مظاهر توظيفه العملية، قبل الانتقال إلى مناقشة التحديات القانونية المرتبطة به، وعلى رأسها قصور القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية، وتعقيد إسناد الخطأ في ظل تعدد الأطراف المتدخلة، ومخاطر غياب الشفافية والتحيز الخوارزمي.

وقد خلص البحث إلى أن التشريعين المغربي والأردني لا يزالان يفتقران إلى إطار قانوني خاص ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية، في حين يقدّم النموذج الأوروبي مقاربة تنظيمية استباقية تقوم على تصنيف المخاطر، وربط التمكين التقني بالإشراف البشري والمساءلة القانونية، ويوصي البحث بضرورة سن تشريعات وطنية متوازنة تستوعب خصوصية الأنظمة الذكية، وتضمن حماية الحقوق والحريات الأساسية، مع الإبقاء على مركزية الإنسان في العملية القانونية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي؛ الممارسة القانونية؛ المسؤولية القانونية؛ المسؤولية المدنية؛ المحاكمة العادلة؛ التنظيم القانوني؛ القانون المقارن.

Abstract

This research examines the use of artificial intelligence in legal practice from an analytical legal perspective, through a framework that links technological

empowerment with legal accountability. It adopts a comparative approach between the Moroccan and Jordanian legal systems, while drawing on the European model as an advanced regulatory experience in this field.

The study aims to highlight the impact of artificial intelligence on the development of legal practice—particularly in the judiciary, legal profession, and legal advisory services—by enhancing efficiency, accelerating procedures, and improving the quality of legal decision-making. At the same time, it addresses the legal and ethical challenges raised by this use, especially those related to legal liability and the guarantees of a fair trial.

The research employs both analytical and comparative methodologies. It first analyzes the conceptual and legal framework governing artificial intelligence in the legal field, then examines its practical applications, before addressing the key legal challenges associated with its deployment. These challenges include the limitations of traditional civil liability rules, the complexity of attributing fault due to the multiplicity of actors involved, and the risks arising from the lack of transparency and algorithmic bias.

The study concludes that both the Moroccan and Jordanian legal systems lack a specific regulatory framework governing the use of artificial intelligence in legal practice. In contrast, the European model offers a proactive regulatory approach based on risk classification and the explicit linkage between technological empowerment, human oversight, and legal accountability. The research recommends the adoption of balanced national legislation capable of accommodating the specificities of intelligent systems while ensuring the protection of fundamental rights and preserving the central role of human judgment in the legal process.

Keywords: Artificial Intelligence; Legal Practice; Legal Accountability; Civil Liability; Fair Trial Guarantees; Legal Regulation; Comparative Law.

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات بنيوية عميقة بفعل التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي التي لم تعد مجرد أدوات تقنية مساعدة، بل أضحت فاعلًا مؤثرًا في إعادة تشكيل مختلف البنى الاقتصادية والإدارية والقانونية. وقد انعكس هذا التحول بوضوح على المجال القانوني، الذي ظل لفترات طويلة يُنظر إليه بوصفه مجالًا قائمًا أساسًا على التحليل البشري والاجتهاد الذهني والخبرة المهنية، قبل أن يشهد خلال السنوات الأخيرة اندماجًا متزايدًا لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مراحل متعددة من الممارسة القانونية، بدءًا من البحث القانوني وتحليل السوابق القضائية، مرورًا بصياغة العقود وتقديم الاستشارات القانونية، وصولًا إلى دعم اتخاذ القرار القضائي وتحسين جودة الخدمات القانونية.

وقد بيّنت دراسات تطبيقية حديثة أن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث القانوني وأتمتة الوثائق يسهم في تقليص الزمن الإجرائي وتحسين جودة العمل القانوني، مع الإبقاء على الدور الحاسم للعنصر البشري في التقييم القانوني واتخاذ القرار، بما يعزز كفاءة العدالة دون المساس بضماناتها الأساسية[1].

غير أن هذا التوسع في توظيف الذكاء الاصطناعي داخل الممارسة القانونية لا يمكن اعتباره تطورًا تقنيًا محايدًا، إذ يثير في المقابل إشكالات قانونية وأخلاقية تمس جوهر المبادئ التي يقوم عليها النظام القانوني، لا سيما ضمانات المحاكمة العادلة، واستقلال السلطة القضائية، فضلاً عن إشكالية تحديد المسؤولية القانونية عن القرارات ذات الأثر القانوني. كما يطرح هذا التحول تساؤلات حول حدود الاعتماد على الأنظمة الذكية في دعم القرار القانوني، ولا سيما في ظل ما قد تتسم به بعض الخوارزميات من غياب الشفافية أو مخاطر التحيز، بما قد ينعكس سلبًا على مبدأ المساواة أمام القضاء.

وتتفاقم هذه الإشكالات في ظل غياب إطار تشريعي خاص ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني داخل عدد من الأنظمة القانونية، ومن بينها النظامان المغربي والأردني، اذ يظل التعامل مع هذه التقنيات محكومًا بقواعد عامة متفرقة لا ترقى الى مستوى تنظيم قانوني متكامل يراعي خصوصية الأنظمة الذكية وطبيعتها المركبة. ويؤدي هذا القصور إلى حالة من عدم اليقين القانوني، ويحدّ من فعالية القواعد التقليدية في ضبط آثار استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني بصورة استباقية.

وفي المقابل يبرز النموذج الأوروبي باعتباره تجربة تشريعية رائدة، وذلك بعد اعتماد قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (Regulation (EU) 2024/1689 – AI Act)، الذي يقوم على مقاربة قائمة على تقييم المخاطر، ويُخضع أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر، ولا سيما تلك المستخدمة في المجال القضائي، لمتطلبات صارمة تتعلق بالإشراف البشري، والشفافية، وقابلية تتبع القرار الآلي، وتحديد المسؤوليات القانونية، ويعكس هذا التنظيم توجهًا واضحًا نحو ربط التمكين التقني بضمانات حماية الحقوق الأساسية وتعزيز الثقة في النظام القانوني.

[1] British Institute of International and Comparative Law (BIICL), *Use of Artificial Intelligence in Legal Practice*, London, 2023.

وانطلاقًا من هذا السياق تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل عن مدى إسهام توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة الممارسة القانونية، في مقابل التحديات القانونية المرتبطة بمساءلة استخدامه، وذلك في ظل قصور الإطار التشريعي الوطني، وبالاستناد إلى المقارنة مع التجربة الأوروبية. ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، تتعلق بتحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي في السياق القانوني، ورصد أبرز تطبيقاته العملية، وبيان أوجه تعزيز الكفاءة التي يحققها، إلى جانب تحليل إشكالات المسؤولية القانونية عن أخطاء الأنظمة الذكية، ومدى قابلية القواعد التقليدية لاستيعابها. ومن خلال هذا التحليل تذهب الباحثة الى أن نجاح إدماج الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية يظل رهينًا بوجود إطار تشريعي متوازن يربط بين متطلبات التمكين التقني وضرورة الإشراف البشري وضمان المساءلة القانونية.

وتكمن أهمية هذا البحث في إسهامه في إثراء النقاش الفقهي حول الذكاء الاصطناعي والممارسة القانونية في السياقين المغربي والأردني، مع إبراز التوازن الواجب تحقيقه بين توظيف التقنيات الحديثة وتعزيز كفاءة العدالة من جهة، وضمان احترام المبادئ القانونية الأساسية وحماية الحقوق والحريات من جهة أخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف يعتمد البحث المنهج الوصفي لتحديد المفاهيم الأساسية، والمنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية ذات الصلة، إلى جانب المنهج المقارن لمقارنة الإطارين القانونيين المغربي والأردني بالنموذج الأوروبي. ووفقًا لذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب، يتناول أولها الإطار المفاهيمي والقانوني للذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، ويخصص الثاني لدراسة مزايا توظيفه في تعزيز كفاءة الممارسة القانونية، بينما يعالج الثالث إشكالات المساءلة القانونية والتحديات الأخلاقية المرتبطة باستخدامه في إطار دراسة مقارنة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

أصبح الذكاء الاصطناعي من أبرز مظاهر التحول الرقمي المعاصر، حيث لم يعد مقتصرًا على المجالات التقنية أو الصناعية، بل امتد تأثيره ليشمل مجالات ذات طبيعة معرفية وتنظيمية دقيقة وفي مقدمتها المجال القانوني. وقد ظل هذا المجال لفترات طويلة، يُنظر إليه باعتباره قائمًا على التحليل والاجتهاد البشريين، غير أن التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما تقنيات التعلّم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية، أفرز واقعًا جديدًا أصبحت فيه هذه التقنيات حاضرة في البحث القانوني، وصياغة العقود، وتحليل السوابق القضائية، ودعم التنبؤ بالاتجاهات القضائية، بل والمساهمة في تنظيم العمل القضائي ذاته[1].

ولا يقتصر هذا التحول على بعده التقني، بل يثير في المقابل إشكالات قانونية عميقة تتصل بطبيعة القرار القانوني، وحدود الاعتماد على الأنظمة الذكية، وضمانات الشفافية والمساءلة، ومدى انسجام هذه التقنيات مع المبادئ المؤسسة لسيادة القانون والمحاكمة العادلة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تأصيل مفاهيمي وقانوني دقيق لمفهوم الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، وتحليل تطور استخدامه، والوقوف على الإطار القانوني المنظم له خاصة في ظل قصور التنظيم التشريعي في كل من المغرب والأردن، مع الاستئناس بالتجربة الأوروبية بوصفها نموذجًا تشريعيًا متقدمًا.

[1] Surden, Harry. *Machine Learning and Law*. Washington Law Review, Vol. 89, 2014, pp. 87–115.

الفرع الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره في المجال القانوني

أولًا: مفهوم الذكاء الاصطناعي

تعددت تعريفات الذكاء الاصطناعي بتعدد المقاربات العلمية والقانونية التي تناولته. ففي علوم الحاسوب، يُعرَّف الذكاء الاصطناعي بأنه فرع من هذا العلم يُعنى بتصميم أنظمة قادرة على محاكاة بعض القدرات الذهنية البشرية، كالتعلّم والاستدلال وحل المشكلات واتخاذ القرار[1]، ويركز هذا التعريف على البعد التقني والوظيفي للأنظمة الذكية، دون الالتفات بالضرورة إلى آثارها القانونية.

أما في الفقه القانوني، فيميل التعريف إلى تبنّي مقاربة وظيفية–قانونية، تنظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه مجموعة من الخوارزميات والنماذج الحسابية التي تُستخدم لمعالجة البيانات وإنتاج مخرجات يمكن أن تُرتّب آثارًا قانونية مباشرة أو غير مباشرة، سواء تعلّق الأمر بحقوق الأفراد أو بمراكزهم القانونية[2].

وفي هذا الإطار يُعد اقتراح المفوضية الأوروبية لسنة 2021 بشأن وضع قواعد منسّقة للذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence Act) خطوة تأسيسية في بلورة مفهوم قانوني موحّد للذكاء الاصطناعي على المستوى الأوروبي، حيث سعى إلى الانتقال من المقاربات الأخلاقية الطوعية إلى إطار تنظيمي ملزم، يقوم على ربط خصائص النظام الذكي بدرجة المخاطر التي قد يُحدثها على الحقوق والحريات الأساسية، مع تمهيد الطريق لاعتماد تعريف قانوني جامع يأخذ بعين الاعتبار استقلالية النظام وآثاره القانونية والتنظيمية[3].

وقد كرّس المشرّع الأوروبي هذا التوجه من خلال تعريف قانوني جامع ورد في قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي الصادر بموجب Regulation (EU) 2024/1689، حيث عرّف نظام الذكاء الاصطناعي بأنه:

"نظام قائم على الآلات، يُصمَّم ليعمل بدرجات متفاوتة من الاستقلالية، ويُنتج مخرجات مثل التنبؤات أو التوصيات أو القرارات التي تؤثر في البيئات المادية أو الافتراضية".[4]

ويُعد هذا التعريف متقدمًا من الناحية القانونية، لكونه يربط بين الطابع التقني للنظام وآثاره الواقعية والقانونية، ويؤسس لإخضاعه لمنظومة تنظيمية قائمة على تقييم المخاطر بدل الاكتفاء بوصفه أداة تقنية محايدة.

---

[1] Russell, Stuart & Norvig, Peter. *Artificial Intelligence: A Modern Approach*. 4th ed., Pearson, 2021.

[2] Pagallo, Ugo. *The Laws of Robots: Crimes, Contracts, and Torts*. Springer, 2018.

[3] European Commission. (2021). *Proposal for a Regulation laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act)*. Brussels. https://eur-lex.europa.eu

[4] European Union. *Regulation (EU) 2024/1689 of the European Parliament and of the Council of 13 June 2024 laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act)*, Official Journal of the European Union, Art. 3.

وفي المجال القانوني تحديدًا يُقصد بالذكاء الاصطناعي تلك الأنظمة القادرة على تحليل النصوص القانونية، واستخلاص الأنماط من السوابق القضائية ودعم اتخاذ القرار القانوني دون أن يعني ذلك حلولها محل العنصر البشري، بل دعم قدرته على التحليل والاستنتاج وتحسين جودة الأداء المهني[1].

ثانيًا: تطور توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

مرّ توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني بمراحل متدرجة، فقد بدأ برقمنة النصوص القانونية وإنشاء قواعد بيانات إلكترونية، ثم تطور إلى استخدام خوارزميات البحث الدلالي والتحليل الإحصائي، وصولًا إلى أنظمة متقدمة تعتمد على التعلّم الآلي العميق والنماذج التنبؤية[2].

وقد كان هذا التطور أكثر وضوحًا في الأنظمة القانونية المقارنة، ولا سيما في أوروبا والولايات المتحدة، حيث تبنّت المؤسسات القضائية ومكاتب المحاماة الكبرى أدوات ذكية لدعم البحث القانوني، وإدارة الدعاوى، وتحليل المخاطر القانونية. في المقابل لا يزال هذا التوظيف في الدول العربية ومنها المغرب والأردن في مراحله الأولى، ويغلب عليه الطابع التجريبي أو الفردي في غياب سياسة تشريعية واضحة تؤطر استخدامه،الأمر الذي يطرح تساؤلات قانونية جوهرية حول حدود الاعتماد على هذه التقنيات، ومدى انسجامها مع متطلبات المسؤولية المهنية وضمانات العدالة، بما يستدعي تدخّل المشرّع لوضع إطار قانوني منظم لاستخدامها.

الفرع الثاني: الأساس القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

أولًا: الذكاء الاصطناعي ومبدأ سيادة القانون

يُعد مبدأ سيادة القانون حجر الزاوية في أي نظام قانوني حديث، ويقتضي خضوع جميع الأشخاص والسلطات للقانون، وضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية. ويثير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني تساؤلات جوهرية حول مدى انسجامه مع هذا المبدأ، خاصة عندما تعتمد بعض الأنظمة على خوارزميات غير شفافة أو يصعب تفسير منطقها الداخلي، فيما يُعرف بظاهرة (الصندوق الأسود)[3].

[1] Remus, Dana & Levy, Frank. *Can Robots Be Lawyers? Computers, Lawyers, and the Practice of Law.* Georgetown Journal of Legal Ethics, Vol. 30, 2017, pp. 501–558.

[2] Surden, Harry. op. cit.

[3] Sartor, Giovanni & Lagioia, Francesca. *The Impact of the GDPR on Artificial Intelligence*. European Journal of Law and Technology, Vol. 11, No. 2, 2020.

ويذهب جانب من الفقه إلى أن توظيف الذكاء الاصطناعي يظل مشروعًا ما دام يُستخدم كأداة مساعدة مع بقاء القرار النهائي بيد إنسان مسؤول قانونًا وقابل للمساءلة. أما إسناد القرار القانوني ذاته إلى نظام ذكي دون تدخل بشري فعّال فيُعد مساسًا بضمانات المحاكمة العادلة وحق الدفاع وحق التقاضي[1].

وقد استوعب المشرّع الأوروبي هذه الإشكالية بوضوح، إذ اشترط في الأنظمة المصنّفة عالية المخاطر، ولا سيما تلك المستخدمة في المجال القضائي أو في دعم اتخاذ القرار القانوني ضرورة الإشراف البشري الفعّال، بما يضمن إمكانية التدخل والتصحيح وعدم التسليم الأعمى بالمخرجات الآلية[2].

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي والمسؤولية القانونية

تُثير أنظمة الذكاء الاصطناعي إشكالية قانونية دقيقة تتعلق بتحديد المسؤولية عن الأضرار التي قد تنجم عن استخدامها، ولا سيما في المجال القانوني، حيث تتصل هذه الأضرار بحقوق أساسية وضمانات إجرائية جوهرية. وفي ظل عدم الاعتراف بالشخصية القانونية المستقلة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، يُنسب الفعل الضار من حيث الأصل، إلى أحد الأطراف البشرية المرتبطة بدورة حياة النظام، سواء كان المصمّم، أو المبرمج، أو المورّد، أو المستخدم النهائي[3].

وتُعدّ المسؤولية التقصيرية الإطار التقليدي الأبرز لمساءلة الأفعال الضارة في النظم القانونية المدنية، إذ تقوم وفقًا للقواعد العامة، على توافر ثلاثة أركان أساسية هي :الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية بينهما، وقد كرّس المشرّع الأردني هذا التصور في القانون المدني، حيث نصّت **المادة (256)** منه على أن *(كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضر)* بما يجعل الخطأ أساسًا جوهريًا لانعقاد المسؤولية التقصيرية، دون اشتراط التمييز أو القصد.

غير أن إسقاط هذا الإطار التقليدي على أنظمة الذكاء الاصطناعي يثير صعوبات قانونية معقدة، خاصة فيما يتعلق بركن الخطأ، فالخطأ في مفهومه القانوني التقليدي يفترض سلوكًا إنسانيًا منحرفًا عن معيار الشخص المعتاد، في حين أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتمد على خوارزميات ذاتية التعلم، قد تنتج عنها مخرجات غير متوقعة دون تدخل مباشر من المستخدم أو المشغّل، الأمر الذي يُعقّد عملية إسناد الخطأ إلى شخص محدد. ويزداد هذا التعقيد في الحالات التي يكون فيها النظام قد تطوّر سلوكه نتيجة التعلم الآلي وتراكم البيانات، بما يجعل التنبؤ بنتائجه أو السيطرة الكاملة عليه أمرًا محدودًا، ويصعّب بالتالي عملية إسناد الخطأ الى الشخص بعينه.

ولا تقل إشكالية علاقة السببية تعقيدًا في إطار الذكاء الاصطناعي، إذ تشترط القواعد العامة في القانون المدني الأردني أن يكون الضرر نتيجة مباشرة للفعل الضار. غير أن بيئة الذكاء الاصطناعي تتسم بتعدد الأطراف المتدخلة في تصميم النظام

[1] Council of Europe. *European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems*. Strasbourg, 2020.

[2] European Union. *Regulation (EU) 2024/1689*, Title III (High-Risk AI Systems).

[3] بنعلي، عبد الرحيم. «الذكاء الاصطناعي وإشكالات المسؤولية المدنية». المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 160، 2021، ص 85–112.

وتطويره وتدريبه وتشغيله، فضلًا عن تداخل العوامل التقنية والبيانات والخوارزميات، ما يجعل إثبات الصلة السببية بين فعل أحد هؤلاء الأطراف والضرر اللاحق بالمتضرر أمرًا بالغ الصعوبة، وقد يؤدي عمليًا إلى تشتت المسؤولية أو إفلاتها.

أما ركن الضرر، ورغم بقائه أقل إشكالية من الناحية النظرية، إلا أن طبيعة الأضرار الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني–كالمساس بضمانات المحاكمة العادلة، أو التأثير غير المشروع على حياد القرار القضائي، أو التمييز غير المباشر الناتج عن التحيز الخوارزمي تثير تساؤلات جدية حول مدى قابلية هذه الأضرار للتقدير وفق المفاهيم التقليدية للضرر المادي أو الأدبي، وحدود التعويض عنها في إطار القواعد المدنية القائمة.

ويكشف هذا الواقع عن محدودية القواعد التقليدية للمسؤولية التقصيرية كما وردت في القانون المدني الأردني، في استيعاب خصوصية الأضرار الناشئة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي دفع الفقه إلى الانقسام بين اتجاه يرى إمكانية تكييف هذه القواعد عبر توسيع مفهومي الخطأ والسببية، واتجاه آخر يدعو إلى تطوير قواعد خاصة للمسؤولية تراعي الطبيعة التقنية المركبة للأنظمة الذكية، خاصة ما يتعلق بتعقيد العلاقة السببية وصعوبة إثبات الخطأ في الأنظمة ذاتية التعلم[1]،تقوم على منطق توزيع المخاطر أو المسؤولية المفترضة.

وفي هذا المجال يبرز التنظيم الأوروبي باعتباره نهجاً متقدماً لمعالجة إشكالية المساءلة القانونية، إذ اعتمد قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي منطق توزيع الأدوار والمسؤوليات القانونية بين مختلف الفاعلين في دورة حياة نظام الذكاء الاصطناعي، مثل المزوّد، والمطوّر، والمستخدم، وربط ذلك بدرجة خطورة النظام المستخدم. وقد أكدت دراسات تحليلية حديثة حول تحديد الأدوار التنظيمية في إطار قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي[2]، حيث أن هذا النهج يسهم في الحد من تفتيت المسؤولية ويعزز حماية المتضررين، دون أن يؤدي إلى تقييد غير مبرر للابتكار التقني.

ويُستفاد من ذلك أن تحقيق توازن فعلي بين توظيف الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية وضمان المساءلة القانونية عن أضراره يقتضي إعادة النظر في الآليات التقليدية لإسناد المسؤولية، سواء عبر اجتهاد قضائي مرن، أو من خلال تدخل تشريعي صريح يراعي خصوصية هذه الأنظمة ويحدد بوضوح نطاق مسؤولية كل من المزوّد والمستخدم والمشغّل، بما يضمن حماية الحقوق الأساسية وعدم إفلات الأضرار الناتجة عن التقنيات الذكية من المساءلة القانونية.

ثالثاً: قصور التنظيم التشريعي في التشريع المغربي والأردني في ضوء النموذج الأوروبي

لا يتضمن التشريع المغربي إلى حدود الساعة، إطارًا قانونيًا خاصًا ومتكاملًا ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي، سواء بصفة عامة أو في المجال القانوني بصفة خاصة، وهو ما يفضي الى فراغ تشريعي وحالة من عدم اليقين القانوني، خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرار الآلي أو دعم القرار القضائي بواسطة أنظمة ذكية.

[1] Pagallo, Ugo. op. cit.

[2] Agarwal, N. et al. *Mapping Subject Roles under the EU AI Act*. arXiv preprint arXiv:2510.13591, 2025.

ويؤكد الدكتور جمال فوزي أن التحول الرقمي رغم ما يتيحه من فرص لتحسين الأداء المؤسسي وجودة الخدمات، يثير في المقابل تحديات أخلاقية وقانونية عميقة، تستدعي تدخلًا تشريعيًا واضحًا يوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق والقيم الأساسية، ولا سيما الحق في الخصوصية والمساواة وعدم التمييز[1].

ويلاحظ أن التنظيم المغربي يقتصر أساسًا على نصوص عامة، في مقدمتها القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[2]، وهو قانون يوفّر حماية مهمة للبيانات، لكنه لا يعالج خصوصيات أنظمة الذكاء الاصطناعي، ولا يضع قواعد صريحة بشأن القرار الآلي، أو قابلية تفسير الخوارزميات أو توزيع المسؤولية القانونية.

وفي السياق ذاته، يبرز الدليل الاسترشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي(2025) ، الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كآلية تنظيمية غير ملزمة(Soft Law) ، تهدف إلى سد جزء من هذا الفراغ، من خلال التأكيد على مبادئ أساسية من قبيل الشفافية، والمساءلة، وعدم إسناد المسؤولية إلى النظام التقني ذاته، بل إلى الجهات القابلة للمحاسبة قانوناً خلال دورة حياة نظام الذكاء الاصطناعي[3]. وعلى الرغم من أهمية هذا الدليل من حيث ترسيخ الثقافة الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، إلا أن طابعه الإرشادي يجعله غير كافٍ لضمان حماية قانونية فعّالة، ما لم يتم دعمه بتشريع وطني ملزم يحدد بوضوح الحقوق والواجبات، وآليات الرقابة، وصور المسؤولية.

ولا يختلف الوضع في الأردن كثيرًا، إذ يظل تنظيم الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني محكومًا بقواعد عامة ومبادئ دستورية، دون وجود تشريع خاص يحدد ضوابط استخدامه ومسؤولياته بشكل دقيق.

وبالمقارنة مع ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي قانون الذكاء الاصطناعي (AI Act) بإعتباره أول إطار تشريعي ملزم وشامل ينظم استخدامات الذكاء الاصطناعي على أساس مقاربة قائمة على تقييم المخاطر. ويقوم هذا القانون على تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي وفق درجات متفاوتة من الخطورة، ويخضع الأنظمة عالية المخاطر، ولا سيما تلك المستخدمة في المجال القضائي أو في دعم اتخاذ القرار القانوني لمتطلبات صارمة تتعلق بالإشراف البشري، والشفافية، وقابلية تتبع القرار الآلي، والأمن السيبراني، والتحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات القانونية[4].

---

[1] فوزي، جمال. «التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي: تحديات أخلاقية مهمة تستدعي تشريعات وقوانين مناسبة». مجلة قانونية محكمة، 2024.

[2] مرسوم رقم 2.09.165 الصادر في 2009/05/21 لتطبيق القانون رقم 09-08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

[3] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2025). *الدليل الاسترشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي*. الرياض.

[4] European Union. *Regulation (EU) 2024/1689*, Recitals & Arts. 5–15.

وقد عززت دراسات تحليلية حديثة هذا التوجه، من خلال إبراز أهمية متطلبات المتانة التقنية والأمن السيبراني في الأنظمة القانونية الذكية، باعتبارها عنصرًا جوهريًا لضمان الثقة في القرارات الآلية وحماية الحقوق الأساسية[1]، ويُظهر هذا التباين بوضوح محدودية المقاربتين المغربية والأردنية القائمتين على التنظيم اللاحق وردّ الفعل، مقابل المقاربة الأوروبية الاستباقية، وهو ما يفتح المجال أمام الاستفادة التشريعية المنضبطة من هذا النموذج دون استنساخ حرفي.

الفرع الثالث: المقاربة الفقهية المقارنة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

أولاً: الأسس الأخلاقية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

أصبحت الأخلاقيات أحد المداخل الأساسية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، لا سيما في المجالات ذات الحساسية العالية، وعلى رأسها المجال القانوني، لما للقرارات الصادرة فيه من أثر مباشر على الحقوق والحريات الأساسية. ويُجمع الفقه المعاصر على أن الذكاء الاصطناعي ليس أداة محايدة من الناحية القيمية، بل يتأثر بالبيانات والخوارزميات التي بُني عليها، وهو ما قد يؤدي إلى تكريس أشكال جديدة من التحيّز أو الإخلال بمبدأ المساواة أمام القانون[2].

وتتمحور أبرز الإشكالات الأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني حول مبادئ الشفافية، وقابلية تفسير القرار الآلي وضمان عدم التمييز، وحماية المعطيات الشخصية، وإمكانية المساءلة القانونية. وقد نبّه الفقه إلى خطورة الاعتماد غير المنضبط على الأنظمة الذكية في دعم القرار القضائي، لما قد يترتب عليه من إضعاف دور القاضي، أو تحويل العدالة إلى عملية تقنية مجرّدة من بعدها الإنساني[3].

وفي هذا السياق، أكد الدكتور جمال فوزي أن غياب إطار أخلاقي وقانوني واضح لاستخدام الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى مخاطر حقيقية، من بينها تكريس التحيّز الخوارزمي، وتقويض الثقة في القرارات المؤتمتة، خاصة عندما تُستخدم في مجالات تمس جوهر الحقوق والحريات[4].

ويزداد هذا البعد الأخلاقي أهمية في المجال القانوني، نظرًا لارتباط استخدام الذكاء الاصطناعي بمبادئ قانونية مستقرة في النظم القانونية المدنية، وعلى رأسها مبدأ شخصية المسؤولية، ووجوب إمكانية إسناد القرار القانوني إلى فاعل بشري محدد بما يضمن الخضوع للمساءلة وعدم المساس بضمانات العدالة.

ثانياً: المقاربة الأخلاقية في السياق المغربي والأردني

---

[1] Bada, A. et al. *Robustness and Cybersecurity Requirements under the EU AI Act*. arXiv preprint arXiv:2502.16184, 2025.

[2] Floridi, Luciano, Cowls, Josh, Beltrametti, Monica, et al. *AI4People—An Ethical Framework for a Good AI Society*. Minds and Machines, Vol. 28, No. 4, 2018, pp. 689–707.

[3] Council of Europe. *European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems*. Strasbourg, 2020.

[4] فوزي، جمال. «التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي: تحديات أخلاقية مهمة تستدعي تشريعات وقوانين مناسبة». مجلة قانونية محكمة، 2024.

في السياق المغربي، لا يوجد إلى اليوم ميثاق وطني مستقل لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، غير أن بعض المبادئ الأخلاقية يمكن استخلاصها من خلال القواعد الدستورية العامة، ولا سيما تلك المرتبطة بحماية الحقوق والحريات، ومن خلال القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. كما تضطلع اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بدور رقابي مهم، وإن ظلّ محدودًا من حيث نطاقه المرتبط أساسًا بالبيانات دون غيرها من الإشكالات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي.

أما في الأردن، فيبرز الاهتمام بالأبعاد الأخلاقية للذكاء الاصطناعي من خلال الأدبيات المرتبطة بالتحول الرقمي والحكومة الإلكترونية، حيث يتم التأكيد على ضرورة مواءمة استخدام التقنيات الحديثة مع القيم الدستورية ومبادئ العدالة والشفافية. غير أن هذه المقاربة تظل شأنها شأن المقاربة المغربية، قائمة على المبادئ العامة والتوجيهات غير الملزمة، دون وجود تشريع خاص ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني بصورة دقيقة. ويُلاحظ في هذا الإطار أن غياب تنظيم تشريعي خاص لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني في الأردن يتقاطع مع القواعد العامة للمسؤولية المدنية الواردة في القانون المدني الأردني، ولا سيما ما يتعلق بضرورة إسناد الفعل الضار إلى شخص يمكن مساءلته قانونًا، وهو ما يجعل من ضبط استخدام الأنظمة الذكية مسألة ذات بعد أخلاقي وقانوني متداخل.

ويُلاحظ أن كلا السياقين المغربي والأردني يعتمدان مقاربة لاحقة تقوم على معالجة الإشكالات بعد وقوعها، بدل اعتماد تنظيم استباقي يحدد منذ البداية ضوابط الاستخدام وحدود المسؤولية.

ثالثاً: النموذج الأوروبي بين الأخلاقيات والتقنين الملزم

يمثل النموذج الأوروبي أحد أكثر النماذج تطورًا في الربط بين الأخلاقيات والتنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، فقد انطلقت المقاربة الأوروبية من مبادئ أخلاقية صاغتها المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا قبل أن تنتقل إلى مرحلة التقنين الملزم من خلال اعتماد قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي(AI Act) ، ويتميز هذا القانون بإدماجه الصريح للمبادئ الأخلاقية داخل نصوص قانونية ملزمة، حيث تم تحويل قيم مثل الشفافية، وقابلية التفسير، والمساءلة، وعدم التمييز، إلى التزامات قانونية مفروضة على مطوري ومستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة تلك المصنفة ضمن الأنظمة عالية المخاطر، ومنها الأنظمة المستخدمة في المجال القضائي وإنفاذ القانون.

كما اعتمد المشرّع الأوروبي مقاربة قائمة على تقييم المخاطر، تُخضع كل فئة من أنظمة الذكاء الاصطناعي لمستوى من الالتزامات يتناسب مع خطورتها المحتملة على الحقوق الأساسية. وقد أكدت الدراسات التحليلية الحديثة أن هذا النهج يُعد خطوة نوعية نحو تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وضمان حماية فعّالة للحقوق والحريات[1].

[1] European Union. *Regulation (EU) 2024/1689 of the European Parliament and of the Council of 13 June 2024 laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act)*, Official Journal of the European Union.See also: Agarwal, N., Diakopoulos, N., & Ziewitz, M. *Mapping Subject Roles under the EU AI Act*. arXiv, 2025.

وفي هذا الإطار يُظهر النموذج الأوروبي أن الانتقال من الأخلاقيات إلى التقنين الملزم لم يكن مجرد خيار تنظيمي، بل استجابة لحاجة عملية إلى سدّ الفجوة بين التطور التقني ومتطلبات المساءلة القانونية، خاصة في المجالات التي تمس جوهر الحقوق والحريات، وهو ما يبرز محدودية الاكتفاء بالمبادئ غير الملزمة كما هو الحال في بعض التشريعات الوطنية.

ويكشف هذا التطور عن فارق جوهري بين المقاربة الأوروبية، التي انتقلت من الأخلاقيات إلى التقنين الملزم، والمقاربات المغربية والأردنية، التي لا تزال تعتمد على المبادئ العامة والتوجيهات غير الملزمة، وهو ما يطرح تحديًا تشريعيًا حقيقيًا يستدعي إعادة النظر في أسلوب تنظيم الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني.

خلص هذا المطلب إلى أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تقنية تُستَخدم على هامش الممارسة القانونية، بل أصبح عنصرًا بنيويًا مؤثرًا في بنيتها الوظيفية، لا سيما في مجالات البحث القانوني، وصياغة العقود، وتحليل النزاعات، ودعم اتخاذ القرار القضائي. وقد أظهر التحليل أن هذا التحول يستدعي إعادة تحديد دور العنصر البشري ضمن إطار تكاملي يحفظ له المسؤولية النهائية والسلطة التقديرية، ضمانًا لاحترام مبادئ سيادة القانون والمحاكمة العادلة.

كما تبيّن أن غياب تأصيل مفاهيمي وقانوني دقيق لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني يُفضي إلى إشكالات معقّدة تتعلق بالشفافية، وقابلية تفسير القرار الآلي، وتحديد المسؤولية القانونية عن الأضرار المحتملة، وهي إشكالات لا تكفي القواعد العامة للمسؤولية لمعالجتها بصورة فعّالة. وفي هذا السياق كشفت الدراسة المقارنة عن محدودية الإطار التشريعي في كل من المغرب والأردن في مقابل التطور النوعي للنموذج الأوروبي القائم على مقاربة تقييم المخاطر والتقنين الملزم، ولا سيما فيما يتعلق بالأنظمة عالية المخاطر المستخدمة في المجال القضائي.

ويشكّل هذا التحليل أساسًا مفاهيميًا وقانونيًا للانتقال إلى المطلب الثاني، الذي سيتناول مزايا توظيف الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية من حيث التمكين وتحسين الأداء، مع إبراز أثره في تعزيز كفاءة العدالة وجودة العمل القانوني.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي كأداة تمكين في الممارسة القانونية

أفرز التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي تحولًا نوعيًا في طبيعة الممارسة القانونية، إذ لم يعد العمل القانوني قائمًا حصريًا على الجهد البشري التقليدي، بل أصبح يعتمد بصورة متزايدة على أدوات ذكية تسهم في رفع الكفاءة وتحسين جودة الأداء. ويُقصد بالتمكين في هذا السياق، تعزيز قدرات الفاعلين القانونيين — من قضاة ومحامين ومستشارين قانونيين — على أداء مهامهم بدقة وفعالية أكبر، دون المساس بجوهر الوظيفة القضائية أو المهنية أو إفراغها من بعدها الإنساني.

ويهدف هذا المطلب إلى تحليل مظاهر هذا التمكين في المجال القانوني، وبيان آثاره الإيجابية على جودة العدالة والممارسة المهنية، في ضوء التجارب المقارنة، ولا سيما النموذج الأوروبي الذي سعى إلى المواءمة بين الاستفادة من التقنيات الذكية وإخضاعها لتنظيم قانوني صارم.

Bada, A., Nurse, J. R. C., & Creese, S. *Robustness and Cybersecurity Requirements under the EU AI Act.* arXiv, 2025.

الفرع الأول: تمكين العمل القضائي وتحسين جودة العدالة

أولاً: دعم القاضي في تحليل النزاعات والملفات القضائية

أثبتت التطبيقات المعاصرة للذكاء الاصطناعي قدرتها على دعم القاضي في تحليل الملفات القضائية المعقدة، من خلال معالجة كميات ضخمة من البيانات القانونية في زمن وجيز، واستخلاص الأنماط ذات الصلة من السوابق القضائية والتشريعات. ويُسهم هذا الدور في تمكين القاضي من الاطلاع المنهجي على الاتجاهات الاجتهادية السائدة، مما يحد من التباين غير المبرر في الأحكام ويعزز الأمن القانوني ومبدأ المساواة أمام القضاء[1].

وقد تجسّد هذا الاستخدام عمليًا في عدد من الأنظمة القضائية المقارنة، حيث تم اعتماد أدوات تحليل قضائي ذكية تساعد القاضي في فرز القضايا المتشابهة، وتحديد النصوص القانونية والسوابق الأكثر ارتباطًا بموضوع النزاع، دون التدخل في جوهر عملية التقدير القضائي[2].

ولا يعني هذا الدور إحلال الأنظمة الذكية محل القاضي، إذ يُجمع الفقه القانوني على أن الذكاء الاصطناعي يظل أداة مساعدة تهدف إلى تخفيف العبء المعرفي والإداري، خاصة في القضايا المتكررة أو ذات الطابع التقني، مع بقاء سلطة التقدير واتخاذ القرار بيد القاضي الإنسان، بوصفه المسؤول قانونًا وأخلاقيًا عن الحكم الصادر[3].

ثانياً: تسريع الفصل في القضايا وترشيد الزمن القضائي

يُعد ترشيد الزمن القضائي من أبرز أوجه التمكين التي يحققها الذكاء الاصطناعي، من خلال أتمتة عدد من الإجراءات التنظيمية، مثل تصنيف الدعاوى، وجدولة الجلسات، وإدارة الملفات القضائية إلكترونيًا. وتكتسي هذه الوظيفة أهمية خاصة في ظل تزايد الضغط على المحاكم وتراكم القضايا، بما قد يمس حق المتقاضين في عدالة ناجزة[4].

---

[1] Surden, H., *Machine learning and law*, op. cit.+ Guitton et al., *Adoption of artificial intelligence in the judiciary*, Discover Artificial Intelligence (2025), https://doi.org/10.1007/s44163-025-00311-y

[2] Remus, D., & Levy, F., *Can robots be lawyers?*, **op. cit.**+ UNESCO. (2025). *AI and the judiciary: Balancing innovation with integrity*. https://www.unesco.org/en/articles/ai-and-judiciary-balancing-innovation-integrity

[3] Council of Europe, *European ethical charter on the use of artificial intelligence in judicial systems*, **op. cit+**Sourdin, T., & Zeleznikow, J. (2021). *Courts, mediation and AI: Efficiency, fairness and access to justice*. Artificial Intelligence and Law, 29(1), 1–22.

[4] Al-Azhar Journal of Sharia and Law. (2023). *Artificial intelligence and judicial efficiency*, 15(1), 177–270.

+García-Segovia, P. (2024). *The role of artificial intelligence in the transformation of judicial processes*. Innosoft Journal of Digital Law, 6(2). https://revistas.ulasalle.edu.pe/innosoft/article/view/233

وقد أظهرت تجارب مقارنة أن استخدام الأنظمة الذكية في إدارة المحاكم أسهم في تقليص مدد التقاضي وتحسين تدفق القضايا داخل النظام القضائي، شريطة أن يتم ذلك في إطار يحترم الضمانات الإجرائية، وحق الدفاع، ومبدأ المساواة أمام القضاء[1].

الفرع الثاني: تمكين مهنة المحاماة والاستشارة القانونية

أولاً: تعزيز كفاءة البحث القانوني وصياغة الوثائق

أحدث الذكاء الاصطناعي تحولًا نوعيًا في أساليب البحث القانوني، حيث باتت المنصات الذكية تعتمد على التحليل الدلالي للنصوص التشريعية والقضائية، بما يسمح للمحامي بالوصول إلى المعلومة القانونية الدقيقة وربطها بالسياق الاجتهادي في وقت قياسي.[2]

كما أسهمت هذه التقنيات في تحسين جودة صياغة العقود والمذكرات القانونية، من خلال الكشف المبكر عن المخاطر القانونية المحتملة، واقتراح صيغ تعاقدية أكثر توازنًا، وهو ما مكّن المحامين من توجيه جهدهم نحو الجوانب الاستراتيجية للقضايا بدل استنزافه في الأعمال الروتينية[3] .

ثانياً: دعم اتخاذ القرار القانوني وتحسين جودة الاستشارة

يساهم الذكاء الاصطناعي كذلك في دعم اتخاذ القرار القانوني، من خلال تحليل السيناريوهات المحتملة للنزاعات القانونية، وتقديم تقديرات مبنية على بيانات سابقة واتجاهات قضائية قائمة، الأمر الذي يعزز جودة الاستشارة القانونية من حيث الواقعية ودقة تقدير المخاطر[4]،

---

[1] Pagallo, U., *The laws of robots*, **op**. **cit**.+
Susskind, R. (2019). *Online courts and the future of justice*. Oxford University Press.

[2] Journal of Law and Artificial Intelligence. (2022). *AI-powered legal research and professional empowerment*, 4(2), 45–78.+Ashley, K. (2017). *Artificial intelligence and legal analytics*. Cambridge University Press.

[3] Sartor, G., & Lagioia, F., *The impact of artificial intelligence on legal decision-making*, **op**. **cit**. +Contemporary Journal of Law & Technology. (2025). *The role of artificial intelligence in judicial decision-making: A comparative analysis*. https://contemporaryjournal.com/index.php/14/article/view/1181

[4] *الذكاء الاصطناعي ودعم القرار القانوني*،العدد 45، 2023 + مجلة الوقائع القانونية المعاصرة،
European Commission – High-Level Expert Group on AI. (2019). *Ethics guidelines for trustworthy AI*. https://digital-strategy.ec.europa.eu.

غير أن هذا الدعم يظل ذا طبيعة استشارية غير ملزمة، إذ تبقى المسؤولية المهنية قائمة على عاتق المحامي أو المستشار القانوني، ولا يجوز تحويل الأنظمة الذكية إلى مصدر نهائي لاتخاذ القرار، تفاديًا لتحويل الممارسة القانونية إلى عملية آلية جامدة أو متحيزة[1].

الفرع الثالث: التمكين القانوني في ضوء التجارب المقارنة

أولاً: التجربة المغربية والأردنية

لا يزال توظيف الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية في كل من المغرب والأردن في مراحله الأولى، ويغلب عليه الطابع التجريبي والمؤسسي المحدود، رغم وجود مبادرات مرتبطة برقمنة العدالة والحكومة الإلكترونية. ويلاحظ أن هذا التمكين العملي يسبق في الغالب الإطار التشريعي المنظم، الأمر الذي في غياب تأطير تشريعي استباقي قد يُفضي مستقبلًا إلى مخاطر قانونية تمس الثقة في العدالة الرقمية، خاصة مع توسّع نطاق استخدام الأنظمة الذكية دون تحديد دقيق لنطاق المسؤولية وحدود التدخل البشري. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تدخل تشريعي وطني يضع إطارًا خاصًا لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية، يقوم على تحديد صريح لمجالات الاستخدام المسموح بها، وإقرار مبدأ الإشراف البشري الإلزامي، وتوزيع المسؤولية القانونية بين الأطراف المتدخلة في دورة حياة النظام، بما يضمن تحقيق التوازن بين التمكين التقني وحماية ضمانات العدالة.

ثانياً: النموذج الأوروبي كتمكين مضبوط بالتشريع

يُقدّم النموذج الأوروبي مثالًا متقدمًا على التمكين المنضبط، إذ ربط الاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي بإطار قانوني صارم، فقد أخضع قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي الصادر بموجبRegulation (EU) 2024/1689 ، استخدام هذه التقنيات في المجال القضائي لشروط دقيقة، خاصة بالنسبة للأنظمة المصنّفة عالية المخاطر، مع فرض متطلبات الإشراف البشري، والشفافية، وقابلية تتبع القرار الآلي، والأمن السيبراني[2].

وقد نصّت المادة (14) من اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي على إلزامية الإشراف البشري على الأنظمة عالية المخاطر، بما يضمن إمكانية التدخل البشري الفعّال ومنع الاعتماد الآلي الكامل على مخرجات النظام، خاصة في المجالات التي تمس الحقوق الأساسية، ومنها المجال القضائي [3].

ويعكس هذا التوجه التشريعي إدراكًا أوروبيًا لأهمية التمكين التقني، شريطة ألا يكون ذلك على حساب القيم الجوهرية للعدالة وحقوق الإنسان، وهو ما يجعل هذا النموذج مرجعًا تشريعيًا مهمًا للتجارب العربية.

ويستخلص من هذا المطلب إلى أن الذكاء الاصطناعي يشكل أداة فعالة لتمكين الممارسة القانونية، سواء على مستوى العمل القضائي أو مهنة المحاماة والاستشارات القانونية من خلال تحسين الكفاءة وترشيد الزمن وتعزيز جودة الأداء. غير أن هذا

---

[1] بن عبد الله، محمد، *توظيف الذكاء الاصطناعي في العدالة الرقمية العربية*،مجلة *الدراسات القانونية والاقتصادية*،عدد*11*. + وانظر UNDP. (2022). *Digital justice and AI in developing legal systems*. New York.

[2] Regulation (EU) 2024/1689 of the European Parliament and of the Council on Artificial Intelligence.

[3] Article 14, Regulation (EU) 2024/1689.

التمكين يظل مشروطًا بضمان الإشراف البشري واحترام القيم القانونية الأساسية، بما يحول دون اختزال العدالة في منطق تقني صرف، ويمهّد للانتقال إلى دراسة إشكالات المسؤولية والمساءلة القانونية في المطلب اللاحق.

المطلب الثالث: إشكالات المساءلة والتحديات القانونية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية

إذا كان الذكاء الاصطناعي قد أسهم في تمكين الممارسة القانونية وتحسين كفاءتها، فإن توظيفه يطرح في المقابل تحديات قانونية معقّدة، تتعلّق أساسًا بمسألة المساءلة القانونية وحدود المسؤولية، وضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية. فخصوصية أنظمة الذكاء الاصطناعي، القائمة على الخوارزميات المعقّدة وآليات التعلّم الذاتي، تجعل من الصعب إخضاعها بسهولة للقواعد التقليدية للمسؤولية القانونية. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل هذه الإشكالات، مع التركيز على أوجه القصور في الأطر القانونية الوطنية، ومقارنتها بالنموذج الأوروبي بوصفه مقاربة تنظيمية استباقية ومتقدمة.

الفرع الأول: إشكالية تحديد المسؤولية القانونية عن أعمال الذكاء الاصطناعي

أولاً: حدود القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية

تقوم المسؤولية المدنية في النظم القانونية التقليدية على أركان ثلاثة، هي: الخطأ، والضرر، والعلاقة السببية، غير أن تطبيق هذه القواعد على أنظمة الذكاء الاصطناعي يثير صعوبات عملية ونظرية، لا سيما في الحالات التي تعمل فيها هذه الأنظمة بدرجة عالية من الاستقلالية، أو تعتمد على التعلّم الذاتي الذي يجعل سلوكها غير متوقع بشكل كامل[1].

وقد كرّس المشرّع الأردني هذا التصور التقليدي للمسؤولية المدنية، إذ نصّت المادة (256) من القانون المدني الأردني على أن :كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر، بما يجعل الخطأ بصورته التقليدية، أساسًا لانعقاد المسؤولية دون اشتراط القصد أو التمييز.

ويقابل هذا التوجه في التشريع المغربي ما ورد في الفصل (77) من قانون الالتزامات والعقود، الذي ينص على أن :كل فعل ارتكبه الإنسان عن بينة واختيار، ومن غير أن يسمح له به القانون، فأحدث ضررًا ماديًا أو معنويًا للغير، ألزم مرتكبه بتعويض هذا الضرر، وهو ما يؤكد بدوره ارتباط المسؤولية المدنية بالفعل الإنساني المنسوب إلى شخص محدد يمكن مساءلته قانونًا.

وتكمن الإشكالية الأساسية في صعوبة إثبات الخطأ بالمعنى التقليدي، خاصة عندما يكون الضرر ناتجًا عن تفاعل معقّد بين الخوارزميات والبيانات والبيئة التشغيلية، دون تدخل بشري مباشر.

ويذهب جانب من الفقه إلى أن هذه الصعوبات لا تعني استحالة تطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية، بل تستدعي إعادة تفسيرها وتكييفها، من خلال توسيع مفهوم الخطأ ليشمل الإهمال في التصميم أو البرمجة أو الإشراف، وإعادة النظر في

[1] Pagallo, U. (2018). *The laws of robots: Crimes, contracts, and torts*. Springer.

مفهوم العلاقة السببية في ضوء التعقيد التقني للأنظمة الذكية[1]، ويُعد هذا التوجّه محاولة للحفاظ على استمرارية النظام القانوني القائم، مع إدخال تعديلات تُمكّنه من استيعاب التطورات التكنولوجية.

ثانياً: تعدد الأطراف المسؤولة وتعقيد إسناد الخطأ

تتسم أنظمة الذكاء الاصطناعي بتعدد الأطراف المتدخلة في تطويرها وتشغيلها، من مصممين ومبرمجين وموزّدين ومشغّلين ومستخدمين نهائيين. ويؤدي هذا التعدد إلى تعقيد مسألة إسناد المسؤولية القانونية عند وقوع الضرر، إذ يصعب في كثير من الحالات تحديد الطرف الذي يُنسب إليه الخطأ بصورة مباشرة[2] .

وقد ينتج الضرر عن خلل في التصميم، أو قصور في البيانات، أو سوء استخدام، أو حتى عن تفاعل غير متوقّع بين عناصر النظام المختلفة.وقد نبّه الفقه المقارن إلى أن هذا الوضع قد يؤدي إلى ما يُعرف بـ (تفتيت المسؤولية)، بما يُضعف حماية المتضرر ويجعل إثبات المسؤولية أمرًا بالغ الصعوبة. وهو ما استدعى الدعوة إلى التفكير في آليات قانونية بديلة، مثل المسؤولية التضامنية بين الأطراف المتدخلة، أو اعتماد أنظمة تعويض قائمة على المخاطر بدل الاكتفاء بإثبات الخطأ الفردي[3].

ويطرح توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي إشكالية دقيقة تتعلق بمدى مسؤولية القاضي عند الاستعانة بمخرجات الأنظمة الذكية. فالأصل أن القاضي لا يُسأل عن الخطأ التقني الكامن في الخوارزمية ذاتها، باعتبارها أداة تقنية لا يملك السيطرة على تصميمها أو برمجتها، غير أن ذلك لا يعفيه من المسؤولية في حال الاعتماد غير المبرر على مخرجات النظام الذكي، أو التسليم الأعمى بها دون ممارسة سلطته التقديرية المستقلة. ويذهب جانب من الفقه إلى أن مسؤولية القاضي هنا لا تقوم على أساس الخطأ التقني، وإنما على أساس الإخلال بواجب التحري والتثبت، بما يُعيد التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يشكل درعًا للمسؤولية، بل أداة دعم تظل خاضعة للرقابة البشرية والالتزام بضمانات العدالة.وهو ما يتقاطع مع القواعد العامة لاستقلال القاضي ومسؤوليته الوظيفية، حيث لا تمتد المساءلة إلى الأداة التقنية ذاتها، وإنما إلى كيفية استخدامها ومدى التزام القاضي بواجب التثبت وعدم التفويض غير المشروع لسلطته التقديرية.

الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي وضمانات المحاكمة العادلة

أولاً: الشفافية وقابلية تفسير القرار الآلي

[1] Sartor, G., & Lagioia, F. (2020). The impact of AI on legal decision-making. *European Journal of Law and Technology*, 11(2).

[2] Surden, H. (2014). Machine learning and law. *Washington Law Review*, 89, 87–115.

[3] Floridi, L., Cowls, J., Beltrametti, M., et al. (2018). AI4People—An ethical framework for a good AI society. *Minds and Machines*, 28(4), 689–707.

تُعد الشفافية وقابلية تفسير القرار من أهم الضمانات المرتبطة بالمحاكمة العادلة. غير أن العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي، ولا سيما تلك القائمة على تقنيات التعلّم العميق، تعمل وفق منطق داخلي يصعب تفسيره حتى على مطوريها، وهو ما يُعرف بظاهرة (الصندوق الأسود)[1].

ويعزّز هذا التوجّه ما ورد في المادة (13) من اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي، التي أوجبت توفير معلومات واضحة ومفهومة حول طريقة عمل الأنظمة عالية المخاطر، بما يمكّن الأفراد من فهم الأسس العامة التي تُبنى عليها المخرجات الآلية، وضمان حق الطعن فيها[2].

وفي هذا السياق، تُظهر التجربة الأوروبية أن الإشكال المتعلق بعدم قابلية تفسير القرار الآلي لم يؤدِّ إلى رفض توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي بشكل مطلق، بل إلى ضبطه بضمانات صارمة. فقد اعتمدت عدة دول أوروبية أنظمة ذكية تُستخدم في دعم العمل القضائي، ولا سيما في مجالات مثل إخفاء المعطيات الشخصية (anonymisation) في الأحكام القضائية، وترتيب الملفات، والمساعدة في البحث القانوني، دون أن تمتد إلى اتخاذ القرار القضائي ذاته. وقد أكد مجلس أوروبا، من خلال توصيات اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ)، أن استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء لا يُعد مشروعًا إلا إذا ظل القرار النهائي بيد القاضي، مع ضمان حق الأطراف في فهم الأسس العامة التي بُني عليها القرار، وإمكانية الطعن فيه. ويعكس هذا التوجه إدراكًا أوروبيًا لأهمية التوفيق بين متطلبات الكفاءة الرقمية وحماية جوهر العدالة الإجرائية وحقوق الدفاع، ويثير هذا الغموض إشكاليات قانونية جدية عندما تُستخدم هذه الأنظمة لدعم القرار القضائي أو الإداري، إذ يصبح من الصعب على المتقاضي فهم الأساس الذي بُني عليه القرار أو الطعن فيه بصورة فعّالة.

ويُنظر إلى هذا الوضع على أنه مساس محتمل بحق الدفاع ومبدأ المواجهة، باعتبار أن العدالة لا تتحقق فقط من خلال صحة القرار، بل أيضًا من خلال إمكانية فهمه ومراجعته ومناقشته[3]، ومن هنا برزت الدعوة إلى ضرورة فرض متطلبات قانونية تضمن قابلية تفسير الأنظمة الذكية، خاصة في المجالات ذات الحساسية العالية.

ثانياً: التحيز الخوارزمي ومبدأ المساواة أمام القضاء

أظهرت دراسات عديدة أن أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تعكس بل وتُضخم أحيانًا التحيزات الكامنة في البيانات التي تُدرَّب عليها. ويُعد هذا الأمر بالغ الخطورة في المجال القانوني، حيث قد يؤدي إلى نتائج تمييزية تمس مبدأ المساواة أمام القضاء، سواء على أساس الجنس أو العرق أو الوضع الاجتماعي[1].

[1] European Commission. (2021). *Proposal for a Regulation laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act).*

[2] Article 13, Regulation (EU) 2024/1689.

[3] Council of Europe. (2020). *European ethical charter on the use of artificial intelligence in judicial systems.*

ولا يعود هذا التحيز بالضرورة إلى نية مبرمجي النظام، بل غالبًا ما يكون نتيجة طبيعية لعدم حيادية البيانات المستخدمة. ويؤكد الفقه القانوني أن مواجهة هذا التحدي تقتضي اعتماد آليات رقابة مستمرة على الخوارزميات، وضمان تنوع البيانات، والإبقاء على الدور الحاسم للعنصر البشري في تقييم النتائج وعدم التسليم الأعمى بمخرجات الأنظمة الذكية[2].

الفرع الثالث: المقاربات التشريعية المقارنة وآفاق التنظيم

أولاً: قصور الأطر الوطنية (المغرب والأردن)

يُلاحظ أن التشريعات الوطنية في كل من المغرب والأردن لا تزال تفتقر إلى إطار قانوني خاص ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، سواء من حيث تحديد المسؤولية، أو ضمان الشفافية، أو حماية الحقوق الأساسية. ويقتصر التنظيم القائم على قواعد عامة تُطبّق غالبًا بصورة لاحقة عند نشوء النزاع، وهو ما يحدّ من فعاليتها الوقائية[3] .

وقد أشار جانب من الفقه العربي إلى أن هذا القصور التشريعي يُفضي إلى حالة من عدم اليقين القانوني، ويحدّ من قدرة القواعد التقليدية للمسؤولية والرقابة القضائية على استيعاب الطبيعة المركبة لأنظمة الذكاء الاصطناعي وتعدد الفاعلين المتدخلين في تصميمها وتشغيلها واستخدامها[4].

وفي السياق المغربي، يندرج توظيف التقنيات الرقمية بما فيها بعض التطبيقات القريبة من الذكاء الاصطناعي، ضمن مسار مؤسساتي واسع لرقمنة منظومة العدالة، تقوده وزارة العدل والسلطة القضائية في إطار تحديث المرفق القضائي وتحسين ولوج المتقاضين إلى العدالة. وقد شمل هذا المسار اعتماد منصات رقمية لإيداع القضايا وتتبعها وتعميم الخدمات القضائية الإلكترونية، ورقمنة السجلات والوثائق العدلية، وتطوير نظم معلوماتية لتدبير الملفات داخل المحاكم. غير أن هذا التطور على أهميته، لا يزال يندرج في إطار الرقمنة الإجرائية، دون أن يرقى إلى مستوى التوظيف المنهج لأنظمة الذكاء الاصطناعي في دعم القرار القضائي أو تحليل النزاعات، مع غياب تأطير تشريعي صريح يحدد نطاق هذا الاستخدام وحدود المسؤولية عنه.

أما في السياق الأردني فقد شهد قطاع العدالة بدوره توجهًا متزايدًا نحو التحول الرقمي، تجلى في اعتماد أنظمة التقاضي الإلكتروني، وأتمتة عدد من الإجراءات القضائية، وتطوير قواعد البيانات القانونية، في إطار تعزيز كفاءة العمل القضائي وتسريع الفصل في القضايا. غير أن هذه الجهود شأنها شأن الحالة المغربية، لا تزال تركز على الجوانب الإجرائية والتنظيمية، دون وجود تنظيم قانوني خاص يتناول استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، أو يحدد الضمانات الواجب توفرها عند الاستعانة بالأنظمة الذكية في دعم القرار القضائي أو تقديم الخدمات القانونية.

---

[1] Remus, D., & Levy, F. (2017). Can robots be lawyers? *Georgetown Journal of Legal Ethics*, 30, 501–558.

[2] Floridi, L., Cowls, J., Beltrametti, M., et al. (2018). *op. cit.*

[3] الكشبور، محمد، *حماية المعطيات الشخصية في التشريع المغربي*، دار النشر القانونية، 2019، الرباط.

[4] فوزي، جمال، 2024، التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي: تحديات أخلاقية، مجلة قانونية محكمة.

ويكشف هذا الوضع في كلا النظامين عن فجوة تنظيمية بين التطور التقني المتسارع والضبط القانوني المؤطر له، بما قد يُفضي مستقبلًا إلى مخاطر تمس الثقة في العدالة وضمانات المحاكمة العادلة، إذا ما تم الانتقال إلى مراحل أكثر تقدمًا في توظيف الذكاء الاصطناعي دون إعداد إطار تشريعي استباقي يوازن بين متطلبات الابتكار وحماية الحقوق الأساسية[1].

ثانياً: النموذج الأوروبي بين المساءلة والتنظيم الاستباقي

وتصنّف اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي الأنظمة المستخدمة في العدالة وإنفاذ القانون ضمن فئة (الأنظمة عالية المخاطر)، وفقًا للمرفق الثالث(Annex III)[2] ، نظرًا لما لها من تأثير مباشر على الحقوق الأساسية وضمانات المحاكمة العادلة.

على خلاف المقاربات الوطنية، اعتمد الاتحاد الأوروبي تنظيمًا استباقيًا للذكاء الاصطناعي من خلال مشروع قانون الذكاء الاصطناعي(AI Act) ، القائم على تصنيف الأنظمة حسب درجة خطورتها، وفرض التزامات مشددة على الأنظمة عالية المخاطر، ولا سيما تلك المستخدمة في المجال القضائي[3]. ويتميّز هذا النموذج بربطه الصريح بين التمكين والمساءلة، عبر اشتراط الإشراف البشري وقابلية تفسير القرار وإمكانية تتبع النظام، بما يضمن عدم المساس بحقوق الإنسان ومبادئ العدالة.[4]

وإلى جانب الإطار الأوروبي العام، تبرز التجربة الإيطالية كنموذج وطني متقدم في تفعيل التنظيم الاستباقي للذكاء الاصطناعي، حيث اعتمدت إيطاليا أول قانون وطني شامل ينظم استخدام هذه التقنيات، مع التزام صريح بالتوافق الكامل مع اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي. ويتميّز هذا القانون بتكريسه مبدأ مركزية الإنسان، واعتبار الذكاء الاصطناعي أداة داعمة لا بديلًا عن القرار البشري، خاصة في المجالات الحساسة وعلى رأسها العدالة.

وقد نصّ التشريع الإيطالي صراحة على احتفاظ القاضي بجميع صلاحيات تفسير القانون وتقييم الوقائع واتخاذ القرار النهائي، مع السماح باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في الجوانب التنظيمية والإدارية المساندة فقط وتحت رقابة بشرية صارمة. كما أرسى القانون التزامات واضحة تتعلق بالشفافية وقابلية التفسير وحماية المعطيات الشخصية ومنع التمييز الخوارزمي، بما يعكس توجهًا تشريعيًا متقدمًا يربط بين الابتكار والمسؤولية القانونية.

ويؤكد التحليل المقارن أن الانتقال من رقمنة العدالة إلى توظيف الذكاء الاصطناعي داخلها لا يمكن أن يتم بمعزل عن إطار تشريعي واضح واستباقي. فبينما تُظهر التجربة المغربية تقدمًا ملموسًا في تحديث البنية الرقمية للعدالة، يبرز النموذج الأوروبي مدعومًا بالتجربة الإيطالية، أهمية الضبط القانوني المسبق لتفادي مخاطر التفويض الخوارزمي غير المنضبط، وحماية استقلال القضاء، وضمان حق المتقاضي في محاكمة عادلة وقرار قابل للفهم والطعن.

وفي الختام يتبين أن التحديات القانونية المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية لا تقل أهمية عن مزاياه، خاصة فيما يتعلق بالمساءلة القانونية وضمانات المحاكمة العادلة. وأظهر التحليل أن القواعد التقليدية للمسؤولية رغم أهميتها تحتاج

[1] عرض التجربة المغربية في مجال التحول الرقمي لمنظومة العدالة – المكتسبات والرؤية المستقبلية، وزارة العدل، فبراير 2024.

[2] Annex III, Regulation (EU) 2024/1689

[3] European Commission. (2021). *Artificial Intelligence Act (AI Act).*

[4] Council of Europe. (2020). *op. cit.*

إلى تطوير وتكييف لاستيعاب خصوصية الأنظمة الذكية. كما أبرزت الدراسة أن النموذج الأوروبي يوفر مثالًا متقدمًا لتنظيم متوازن يمكن الاستفادة منه في صياغة تشريعات وطنية تراعي الخصوصية المؤسسية دون التفريط في حماية الحقوق والحريات الأساسية.

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث موضوعًا على قدرٍ كبير من الأهمية، يتمثّل في توظيف الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية، لما يطرحه من تحوّلات عميقة تمسّ بنية العمل القانوني وأدواته التقليدية، وقد سعى هذا البحث إلى دراسة توظيف الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية من زاوية قانونية تحليلية، من خلال مقاربة مزدوجة تقوم على الربط بين منطق التمكين التقني ومتطلبات المساءلة القانونية، مع اعتماد دراسة مقارنة بين التشريعين المغربي والأردني، والاستفادة من النموذج الأوروبي بوصفه تجربة تنظيمية متقدمة.

وقد أظهر التحليل أن الذكاء الاصطناعي بات يشكل أداة ذات تأثير متنامٍ في مختلف مجالات العمل القانوني، سواء على مستوى القضاء أو المحاماة أو الاستشارات القانونية، بما يتيح فرصًا حقيقية لتعزيز الكفاءة، وترشيد الزمن القضائي، وتحسين جودة القرار القانوني. غير أن هذا التمكين رغم وجاهته العملية، لا يمكن فصله عن المخاطر القانونية والأخلاقية التي يثيرها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمساءلة القانونية وضمانات المحاكمة العادلة.

وقد بيّن البحث أن القواعد التقليدية للمسؤولية القانونية، بصيغتها الكلاسيكية، تواجه صعوبات حقيقية في استيعاب خصوصية أنظمة الذكاء الاصطناعي، ولا سيما في ظل التعقيد الخوارزمي، والاستقلالية النسبية، وتعدد الأطراف المتدخلة في تصميم هذه الأنظمة وتشغيلها. كما كشف عن أن غياب الشفافية وقابلية تفسير القرار الآلي، إضافة إلى مخاطر التحيز الخوارزمي، قد يمس بجوهر الحق في محاكمة عادلة إذا لم يُضبط بإطار قانوني صارم.

وفي هذا السياق أبرزت الدراسة تباين المقاربات التشريعية، حيث لا تزال التجربتان المغربية والأردنية محصورتين في نطاق الرقمنة الإجرائية دون تأطير قانوني خاص للذكاء الاصطناعي القانوني، في مقابل تبني الاتحاد الأوروبي — مدعومًا ببعض التشريعات الوطنية كالتجربة الإيطالية — لتنظيم استباقي يربط صراحة بين الابتكار التقني وحماية الحقوق الأساسية.

ويخلص البحث إلى أن نجاح إدماج الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية لا يقاس بمدى التقدم التقني فحسب، بل بقدرة المشرّع على بناء توازن دقيق بين متطلبات التحديث وضمانات العدالة، بما يحول دون اختزال العدالة في منطق خوارزمي جامد، ويحافظ على مركزية الإنسان بوصفه الغاية النهائية لكل نظام قانوني.

النتائج

- تبيّن أن التشريعين المغربي والأردني يفتقران إلى تنظيم قانوني خاص باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، ويقتصران على قواعد عامة لا تراعي الخصوصية التقنية والقانونية للأنظمة الذكية.
- أظهر البحث أن أركان المسؤولية المدنية التقليدية تواجه صعوبات تطبيقية عند التعامل مع أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة في ظل الاستقلالية الخوارزمية وتعدد الفاعلين المتدخلين.

- يثير توظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء إشكاليات جوهرية تتعلق بالشفافية، وقابلية تفسير القرار، والتحيز الخوارزمي، بما قد يؤثر على حقوق الدفاع ومبدأ المساواة أمام القضاء.
- بيّن النموذج الأوروبي ولا سيما من خلال قانون الذكاء الاصطناعي والتجارب الوطنية المكملة له، إمكانية تحقيق توازن فعلي بين التمكين التقني والمساءلة القانونية عبر تنظيم استباقي قائم على تصنيف المخاطر والإشراف البشري.

التوصيات

- ضرورة سن إطار تشريعي خاص في المغرب والأردن ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية، مع مراعاة الخصوصيات الدستورية والمؤسسية لكل نظام قانوني.
- التأكيد على أن القرار القانوني النهائي يجب أن يظل بيد القاضي أو المحامي، وحصر دور الذكاء الاصطناعي في الدعم والتحليل دون الإحلال محل الإرادة البشرية.
- اعتماد آليات قانونية مرنة، كالمسؤولية التضامنية أو أنظمة التعويض القائمة على المخاطر، لضمان حماية المتضررين دون إثقال كاهلهم بإثبات الخطأ التقني المعقّد.
- إنشاء هيئة أو لجنة وطنية مستقلة تُعنى بتقييم واعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المجال القضائي، تتولى دراسة مخاطرها القانونية والأخلاقية، ومراقبة امتثالها لمبادئ الشفافية والإشراف البشري، بما يضمن توظيفًا مسؤولًا ومتدرجًا للتقنيات الذكية، ويُعزز الثقة المؤسسية في التحول الرقمي للعدالة.
- ربط الامتثال القانوني للأنظمة الذكية بالمعايير الأخلاقية، خاصة في المجالات الحساسة كالقضاء مع الاستفادة من الأدلة الدولية الموثقة، مقل توصيات مجلس أوروبا لفعالية العدالةCEPEJ ، الميثاق الأوروبي الأخلاقي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية وبيئتها(2018) ، لضمان التوظيف المسؤول للتقنيات الذكية وحماية الحقوق الأساسية، وتعزيز الشفافية والإشراف البشري في اتخاذ القرار القضائي.
- اعتماد النموذج الأوروبي كمصدر إلهام تشريعي دون استنساخه حرفيًا، مع تكييفه بما ينسجم مع الواقع القانوني والمؤسسي المغربي والأردني.

قائمة المراجع

- **المراجع العربية:**

1. الكشبور، مُحَمَّد، حماية المعطيات الشخصية في التشريع المغربي، دار النشر القانونية،2019، الرباط.
2. بن عبد الله، مُحَمَّد،توظيف الذكاء الاصطناعي في العدالة الرقمية العربية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة السادات،12.
3. بنعلي، عبد الرحيم، الذكاء الاصطناعي وإشكالات المسؤولية المدنية .المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2021، عدد 160.
4. فوزي، جمال، التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي: تحديات أخلاقية تستدعي تشريعات وقوانين مناسبة، 2024، مجلة قانونية محكمة.
5. مجلة الوقائع القانونية المعاصرة. (2023). الذكاء الاصطناعي ودعم القرار القانوني. العدد 45.
6. مجلة الأزهر للشريعة والقانون. (2023). الذكاء الاصطناعي والكفاءة القضائية، 15(1).
7. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (2025) .الدليل الاسترشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الرياض.

–English References

- **Books**

1. Ashley, K. (2017). *Artificial Intelligence and Legal Analytics*. Cambridge University Press.
2. Pagallo, U. (2018). *The Laws of Robots: Crimes, Contracts, and Torts*. Springer.
3. Russell, S., & Norvig, P. (2021). *Artificial Intelligence: A Modern Approach* (4th ed.). Pearson.
4. Susskind, R. (2019). *Online Courts and the Future of Justice*. Oxford University Press.

- **Legislation & Official Documents**

1. British Institute of International and Comparative Law (BIICL). (2023).

Use of Artificial Intelligence in Legal Practice. London: BIICL.

2. Council of Europe. (2020). *European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems*. Strasbourg.

3. European Commission. (2019). *Ethics Guidelines for Trustworthy AI*. High-Level Expert Group on AI.

4. European Commission. (2021). *Proposal for a Regulation laying down harmonised rules on Artificial Intelligence (Artificial Intelligence Act)*.

5. European Union. (2024). *Regulation (EU) 2024/1689 of the European Parliament and of the Council laying down harmonised rules on Artificial Intelligence (Artificial Intelligence Act)*. Official Journal of the European Union.

6. UNESCO. (2023). *AI and the Judiciary: Balancing Innovation with Integrity*.

7. UNDP. (2022). *Digital Justice and Artificial Intelligence in Developing Legal Systems*. New York.

– **Peer-Reviewed Journal Articles**

1. Surden, H. (2014). Machine learning and law. *Washington Law Review*, 89.

2. Remus, D., & Levy, F. (2017). Can robots be lawyers? Computers, lawyers, and the practice of law. *Georgetown Journal of Legal Ethics*, 30.

3. Sartor, G., & Lagioia, F. (2020). The impact of artificial intelligence on legal decision-making. *European Journal of Law and Technology*, 11(2).

4. Floridi, L., Cowls, J., Beltrametti, M., et al. (2018). AI4People—An ethical framework for a good AI society. *Minds and Machines*, 28(4).

5. Sourdin, T., & Zeleznikow, J. (2021). Courts, mediation and AI: Efficiency, fairness and access to justice. *Artificial Intelligence and Law*, 29(1).

6. García-Segovia, P. (2024). The role of artificial intelligence in the transformation of judicial processes. *Innosoft Journal of Digital Law*, 6(2).

7. Guitton, C., Druta, V., Hinterleitner, M., Tamò-Larrieux, A., & Mayer, S. (2025). *Adoption of artificial intelligence in the judiciary: A comparison of 28 advanced democracies*. Discover Artificial Intelligence, 5, Article 169.

8. Journal of Law and Artificial Intelligence. (2022). AI-powered legal research and professional empowerment, 4(2).

9. Contemporary Journal of Law & Technology. (2025). The role of artificial intelligence in judicial decision-making: A comparative analysis.

– **Working Papers & Preprints**

1. Agarwal, N., Diakopoulos, N., & Ziewitz, M. (2025). Mapping subject roles under the EU AI Act. *arXiv preprint*.

2. Bada, A., Nurse, J. R. C., & Creese, S. (2025). Robustness and cybersecurity requirements under the EU AI Act. *arXiv preprint*.